الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

ـ مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 ـ

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019

رئيـــس اللجنـــة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنـة: الهـادي ابـراهم

مقـــررة اللجنـــة: ليلـى الحمروني

المقرر المساعـــد: العجمي الوريمي

المقرر المساعـــد: حســـام بوننـــي

نوفمبر 2018

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية
حول
مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،
السيد النائب الأول
السيد النائب الثاني،
السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب الكرام،
السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السادة الإطارات السامية المرافقة،

تتشرّف لجنة المالية والتخطيط والتنمية بأن تعرض عليكم تقريرها حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019.

عقدت اللجنة جلستها الأولى بتاريخ 29 أكتوبر 2018، وتمّ الاتفاق على منهجية عمل في دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 على النحو التالي:

- توزيع ميزانيات الأبواب على اللجان التشريعية القارة لمناقشتها والتدقيق فيها وتقديم تقارير في شأنها،
- تنظر لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب ووزارة المالية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- الاستماع إلى السيد وزير المالية حول مشروع ميزانية الدولة وحول مشروع قانون المالية لسنة 2019،

- الاستماع إلى السيد وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي حول مشروع الميزان الاقتصادي وحول مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019.
- الاستماع إلى وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية حول مشروع ميزانية الوزارة.

وتعهّدت اللّجنة بالإسراع في عرض مشروع الميزانية على الجلسة العامة للمصادقة عليه في الآجال الدستورية.

ونورد في ما يلي أهمّ ما جاء في تقرير الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 بخصوص تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018 إلى موفى أوت 2018 والنتائج المنتظرة لكامل سنة 2018 وفرضيات ميزانية الدولة لسنة 2019.

I ـ تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت والنتائج المنتظرة لسنة 2018:

جاء في وثيقة التقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 أنّ النمو تحسّن خلال السداسي الأول لسنة 2018 ليبلغ 2,6 % مقابل 1,9 % خلال نفس الفترة من 2017.

وينتظر أن تبلغ نسبة النمو بالأسعار القارة لكامل السنة 2,6 % مقابل 3,0 % مقدّرة بقانون المالية الأصلي.

وشهدت أسعار النفط في السوق العالمية منحا تصاعديا بداية من الثلاثي الأخير من سنة 2017 ليبلغ المعدّل إلى موفى شهر سبتمبر 2018 مستوى 72,1 دولار للبرميل و78,9 دولار في شهر سبتمبر 2018.

كما تواصل ارتفاع سعر صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار حيث بلغ معدل سعر صرف الدولار 2,560 د وبلغ معدّل سعر صرف الأورو 3,064 د إلى غاية شهر سبتمبر 2018.

وأفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2018 إلى تسجيل عجز في حدود 2643 م.د مقابل عجز بـ 3885 م.د في نفس الفترة من 2017 أي تحسّن بـ 1242 م.د، وتمّ تسجيل تطوّر للموارد الذاتية بـ 19,4 % وارتفاع في نفقات التنمية بـ 8,6 % وكذلك ارتفاع النفقات بعنوان الدّعم وخاصة دعم المحروقات.

ومن المنتظر أن تفضي النتائج المحينة لسنة 2018 إلى المحافظة على نفس مستوى عجز الميزانية المقدّر أوليا بـ 4,9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,1 % مسجّل سنتي 2016 و2017.

(وتجدون أكثر تفاصيل حول تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2018 في تقديم مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018).

II ـ فرضيات إعداد ميزانية الدولة لسنة 2019:

تعتمد تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2019 بالخصوص على الفرضيات الأساسية التالية:

- النتائج المحينة لكامل سنة 2018،
- تطوّر مختلف المؤشّرات الاقتصادية واعتماد نسبة نمو بـ 3,1 % بالأسعار القارة مقابل 2,6 % محيّنة لكامل سنة 2018،
- اعتماد معدّل سعر برميل النفط الخام من نوع " البرنت " لكامل السنة بـ 75 دولار للبرميل،
- تطوّر واردات السّلع بنسبة 8,1 % مقابل 13,2 % محينة لسنة 2018،

كما قدّمت الحكومة في تقرير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 توجّهات الميزانية لتحقيق الأهداف التالية:

- دعم الموارد الذاتية للدولة وخاصة الجبائية منها من خلال دعم الاستخلاص ومقاومة التهرّب الضريبي،
- تدعيم هيكلة موارد ميزانية الدولة حيث تمثّل موارد الاقتراض نسبة 24,8 % من جملة الموارد مقابل 25,8 % محتملة في 2018 و30,3 % مسجلة في 2017،
- توفير الموارد الضرورية لتجسيم سياسة الحكومة في مجالات:
  - ✓ التحويلات الاجتماعية وكذلك البرامج الخصوصية لقطاعات التربية والتعليم والصحة والتشغيل،
  - ✓ الاستثمار العمومي وخاصة البرامج الجهوية للتنمية والمشاريع الكبرى في مجال البنية الأساسية والتجهيزات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص.
- التحكّم في عجز ميزانية الدولة ليبلغ حدود 3,9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4,9 % محينة في 2018 و6,1 % مسجلة في 2016 و2017،

أ ـ موارد ميزانية الدولة:

تقدّر جملة موارد ميزانية الدولة لسنة 2019 بـ 40861 م.د أي بزيادة 8,5 % أو 3195 م.د بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

وتتأتى هذه الموارد لحدّ 75,2 % من الموارد الذاتية و24,8 % من موارد الاقتراض.

1) الموارد الذاتية: تقدّر بـ 30719 م.د أي بزيادة 2753 م.د أو 9,8 % بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

وتتوزّع بين:

ـ مداخيل جبائية تقدّر بـ 27080 م.د أي بزيادة 2609 م.د أو 10,7 % بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018، حيث تقدّر الأداءات المباشرة بـ 10047 م.د أو نسبة تطوّر بـ 11,9 % مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2018، وتقدّر الأداءات غير المباشرة بـ 17033 م.د أي تطوّر بـ 9,9 % بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

ـ مداخيل غير جبائية تقدّر بـ 3639 م.د مقابل 3495 م.د مُرتقب تعبئتها سنة 2018، ضبطت تقديراتها على أساس:

- تعبئة 624 م.د بعنوان مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط الخام،
- استخلاص 515 م.د بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية،
- تعبئة 879 م.د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة،
- تعبئة 390 م.د بعنوان قسط من الأموال والممتلكات المصادرة،
- تعبئة هبات خارجية في حدود 150 م.د.

2) موارد الاقتراض: وتقدّر بـ 10142 م.د تتأتى من الاقتراض الخارجي لحدّ 7792 م.د والاقتراض الداخلي في حدود 2350 م.د بواسطة مختلف رقاع الخزينة.

ويقدّر حجم الدين العمومي في موفّى سنة 2019 بـ 82890 م.د أي ما يمثّل 70,9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 71,7 % من الناتج المحلي الإجمالي المحتمل في نهاية 2018.

ب ـ نفقات ميزانية الدولة:

ـ نفقات التصرّف: وتقدّر بـ 25284 م.د مقابل 23832 م.د كاعتمادات محيّنة لسنة 2018 مسجّلة زيادة بـ 1452 م.د تمثل نسبة 6,1 %.

وتتوزع الاعتمادات الجملية المقترحة بين مختلف نفقات التصرف حسب الجدول التالي:

بحساب م.د	ق.م 2018	تحيين 2018	تقديرات 2019	نسبة التطوّر %
1) نفقات التصرف دون الدعم	**18616**	**18932**	**20934**	**10,6**
نفقات الأجور	14751	14814	16515	11,5
نفقات التسيير	1150	1150	1254	9,0
نفقات التدخل دون الدعم	2311	2514	2670	6,2
منها الحسابات الخاصة في الخزينة	195	195	208	6,6
النفقات الطارئة وغير الموزعة	404	454	495	9,0
2) نفقات الدّعم	**3520**	**4900**	**4350**	**-11,2**
دعم المواد الأساسية	1570	1750	1800	2,8
دعم النقل	450	450	450	–
دعم المحروقات	1500	2700	2100	- 22,2
جملة نفقات التصرّف	**22136**	**23832**	**25284**	**6,1**

ـ نفقات التنمية: وتقدّر بـ 6150 م.د مقابل إعتمادات محيّنة بقيمة 5893 م.د بعنوان سنة 2018 و5743 م.د مرسّمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2018.

وتتمثّل أهمّ مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2019 في:

ـ **رئاسة الحكومة:** باعتمادات قدرها 7,7 م.د دفعا موزعة أساسا على المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية باعتمادات قدرها 3,3 م.د والمؤسسات العمومية غير الادارية والهيئات الدستورية المستقلة والهيئات العمومية المستقلة باعتمادات قدرها 4,4 م.د.

ـ **وزارة الداخلية:** باعتمادات قدرها 204 م.د لتعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب في أحسن الظروف، وتتمثل أهم البرامج والمشاريع أساسا في مواصلة تدعيم التجهيزات والبرامج الإعلامية بالوزارة ومزيد دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرّات الولايات والمعتمديات وتواصل تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي ومواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني ومواصلة تمويل برنامج إكساء قوات الأمن الداخلي واقتناء تجهيزات لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية ودعم الديوان الوطني للحماية المدنية.

ـ **الدفاع الوطني:** سيتم في سنة 2019 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 600 م.د لتعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز الأمن القومي، وتتمثل أهم البرامج والمشاريع في تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والمستشفيات العسكرية وتدعيم التجهيزات العسكرية وتجهيزات الهياكل والمؤسسات العسكرية وتدعيم ديوان تنمية رجيم معتوق والمحدث والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد والمستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس وديوان المساكن العسكرية ومركز البحوث العسكرية.

ـ **العدل:** باعتمادات قدرها 70 م.د دفعا موزعة بين برنامجي العدل والسجون، حيث يرتكز برنامج العدل أساسا على تدعيم مجهودات الاستثمار لفائدة كل من المصالح العدلية والمصالح السجنية لبلوغ العديد من الأهداف أهمها تأهيل وتعصير مرفق القضاء حسب المعايير الدولية وتحسين الخدمات القضائية وحماية حقوق المتقاضين وتيسير النفاذ إلى العدالة عبر اقتناء منظومات خصوصية وتطوير أساليب العمل والخدمات عبر تجديد ودعم أجهزة الإعلامية، ولتحقيق هذه الأهداف تمّ رصد اعتمادات دفع في حدود 34 م.د تخصص لفائدة المشاريع المتواصلة والانطلاق في إنجاز المشاريع الجديدة.

ويرتكز برنامج السجون على إصلاح المنظومة السّجنية والإصلاحية من خلال وضع استراتيجية تضمن حق كل من السجين والعون باعتمادات دفع قدرها 36 م.د وذلك لتحسين ظروف إقامة المساجين والأعوان وفق المعايير الدولية وتأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع وتركيز تجهيزات ومعدّات أمنية.

ـ **وزارة الشؤون الخارجية:** باعتمادات قدرها 7,5 م.د ستخصّص أساسا في توفير تجهيزات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية وصيانة وتهيئة مقرّات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

ـ **الشؤون المحلية والبيئة:** بالنسبة للبيئة تبلغ اعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2019 ما قدره 195,7 م.د موزعة أساسا على تدعيم مشاريع البيئة وجودة الحياة والتطهير والتصرّف في النفايات والتنمية المستديمة وحماية الشريط الساحلي.

وبالنسبة للشؤون المحلية تتمثل اعتماداتها في دعم صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية باعتمادات تعهّد بـ 183,3 م.د واعتمادا دفع تقدّر بـ 127 م.د، وسيتم تخصيص هذه الاعتمادات لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الاستثمار المحلي وخلق مواطن شغل على مستوى الجهات.

ـ **الشؤون الدينية:** باعتماد قدره 2 م.د لنفقات التنمية ستخصص أساسا للتهيئات الكبرى للمعالم الدينية واقتناء تجهيزات ومعدّات وبرامج إعلامية وتهيئات مختلفة بمقر الوزارة والإدارات الجهوية.

كما تمّ رصد اعتمادات بالعنوان الأول بمبلغ 15 م.د بعنوان صيانة وتأثيث وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على جل مناطق الجمهورية.

ـ **المالية:** باعتماد قدره 110 م.د لفائدة نفقات التنمية موزعة وفق تقسيم برامجي يهم الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص ومصالح الميزانية والتصرّف في الدين والقيادة والمساندة.

ـ **أملاك الدولة والشؤون العقارية:** باعتمادات دفع قدرها 13 م.د توجه أساسا لتمويل جملة من البرامج والمتمثلة خاصة في التسريع في تطهير سجلات أملاك الدولة العقارية وتحيين الوضعيات الاستحقاقية وإضفاء مزيد من النجاعة على أعمال الضبط الالكتروني لملك الدولة الخاص وتأهيل مصالح الوزارة الساهرة على قطاع العقارات الفلاحية وإنجاز الدراسات الفنية والأبحاث العقارية المتعلقة بالعقارات الفلاحية، إضافة إلى إعادة هيكلة بعض الأراضي الدولية الفلاحية وإحكام مراقبة السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق.

ـ **التنمية والاستثمار والتعاون الدولي:** باعتمادات دفع تقدّر بـ 712 م.د مقابل 500 م.د مرسّمة سنة 2018. وسيتم تخصيص اعتمادات دفع للبرنامج الجهوي للتنمية بـ 649 م.د يتخصص أساسا لتحسين ظروف العيش ومواصلة تمويل برامج الحظائر الجهوية ودعم التمويل الذاتي.

كما سيتم استكمال القسطين الأول والثاني لبرنامج التنمية المندمجة والذي يشمل تدخلاته 90 معتمدية منها 73 بالولايات الداخلية، وسيتم الشروع في القسط الثالث لبرنامج التنمية الجهوية الذي تشمل تدخلاته 100 معتمدية بكلفة جملية تقدّر بـ 1000 م.د.

وبالنسبة لبرنامج الاستثمار والتعاون الدولي، فسيتم خلال سنة 2019 إعطاء الأولوية للشروع في تركيز الصندوق التونسي للاستثمار بعد تركيز المجلس الأعلى للاستثمار وهياكل الهيئة التونسية للاستثمار.

ـ **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:** باعتمادات قدرها 755 م.د لتنفيذ عدّة برامج تتعلّق أساسا بتدعيم برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية وبرنامج الصيد البحري من خلال مواصلة إنجاز أشغال حماية العديد من موانئ الصيد البحري ومواصلة تشجيع الدولة للاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الإحياء المائية وتقديم منح لفائدة البحّارة بعنوان المحروقات وتمويل برنامج الراحة البيولوجية. كما سيتم تدعيم برنامج المياه من خلال مواصلة إنجاز أشغال تهيئة العديد من السدود ومواصلة مشروع الحماية من الفيضانات ومواصلة أشغال تعصير المناطق السقوية ومواصلة تحسين نسبة التزوّد بالماء الصالح للشرب ومواصلة مشاريع إنجاز محطة تحلية مياه البحر. كما سيتم تخصيص اعتمادات لبرنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية وبرنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي وبرنامج القيادة والمساندة.

ـ **الصناعة والطاقة:** تتمثل أهم المشاريع والبرامج بالنسبة للقطاع الصناعي في تهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها بمبلغ قدره 5,7 م.د دفعا وتطوير البنية التحتية بالمناطق الداخلية بمبلغ قدره 3 م.د وتعزيز الإمكانيات المرصودة لصندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ قدره 45 م.د دفعا.

وبالنسبة للقطاع الطاقي، تقدّر الحاجيات من الدفوعات المقترحة بـ 4 م.د لدعم برنامج استعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العمومية.

ـ **التجارة:** باعتمادات قدرها 25 م.د بعنوان نفقات التنمية ستخصص أساسا لمشروع تنمية الصادرات ومشروع المنطقة التجارية واللوجيستية ببن قردان وبدعم مشاركة تونس في مختلف المعارض والتظاهرات بالخارج التي يؤمنها مركز النهوض بالصادرات.

ـ **تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي:** تندرج استراتيجية قطاع تكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرّقمي ضمن توجهات المخطط الاستراتيجي (تونس الرقمية 2020) وتتمثل أهم البرامج والمشاريع في برنامج البنية التحتية الاتصالية والبريدية وبرنامج الاقتصاد الرقمي وبرنامج الحوكمة الالكترونية وبرنامج القيادة والمساندة.

ـ **السياحة والصناعات التقليدية:** تمّ رصد اعتمادات في حدود 78 م.د تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي وصندوق حماية المناطق السياحية والاستثمارات المباشرة للوزارة، وتتعلق أهم المشاريع والبرامج المدرجة بالتمويل العمومي بالدعاية والنشر وإعانة الدولة للباعثين في القطاع السياحي ومشاريع النهوض بقطاع الصناعات التقليدية.

ـ **التجهيز والتهيئة الترابية:** بإدراج حوالي 1000 م.د إعتمادات دفع ستمكّن من استكمال الأشغال المتواصلة بالعديد من المشاريع إضافة إلى الانطلاق في تنفيذ برامج ومشاريع جديدة. وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المتواصلة في تهيئة الطرقات والجسور والمسالك الريفية وحماية المدن من الفيضانات وحماية السواحل من الانجراف البحري وقطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج الجديدة في تهيئة شبكة الطرقات المرقمة والترفيع في رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة والصيانة الدورية لشبكة الطرقات والجسور وحماية المدن من الفيضانات من خلال الشروع في إنجاز برنامج جديد لحماية 7 مدن من الفيضانات، كما سيتم الانطلاق في إعداد دراسة استراتيجية للتصرّف في مخاطر الفيضانات، كما ستشمل المشاريع الجديدة قطاع السكن وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى وحماية السواحل من الانجراف البحري والتهيئة العمرانية والتهيئة الترابية.

ـ **النقل:** تمّ تخصيص حجم دفوعات في حدود 150 م.د تهمّ خاصة المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية متعلقة بالشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس وشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة والديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية. وتهم أهم البرامج السنوية والمشاريع الجديدة كل من الشركة الوطنية للسكك الحديدية من خلال تجديد السكّة وتجهيزات السّلامة والصيانة، كما تهمّ شركة النقل بتونس من خلال البرنامج السنوي لتهيئة الهيكل الأساسي وتدعيم الجسور والشركة الجديدة للنقل بقرقنة من خلال برنامج الصيانة السنوية للسفن واقتناء معدّات السّلامة. كما تهمّ كذلك الشركات الجهوية للنقل من خلال مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها.

ـ **الشؤون الثقافية:** تتمثل أهم التوجّهات وأهداف قطاع الثقافة في إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية ودفع السياحة الثقافية والحرص على رقمنة التراث المكتوب وتجهيز مدينة الثقافة وتهيئة وتجهيز دور الثقافة والمكاتب العمومية ومدارس الموسيقى والرقص وبعض التظاهرات الخصوصية وتمويل قطاع السينما والإنتاج. وقد تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 60 م.د لمواصلة إنجاز المشاريع المُتعهد بها والشروع في تنفيذ مشاريع جديدة.

ـ **الشباب والرياضة:** سيتم تخصيص اعتمادات دفع تقدّر بـ 65 م.د وتتمحور أهم التدخلات أساسا حول مواصلة برامج تعهّد وصيانة وتوسعة المنشآت الرياضية ومواصلة تهيئة الفضاءات الرياضية والبيداغوجية والانطلاق في إنجاز المسابح المغطّاة في بعض الولايات وإحداث ملاعب جديدة ومواصلة برامج تأهيل عدد من المنشآت الشبابية والانطلاق في إنجاز الجيل الثاني من دور الشباب وتجهيز مؤسسات الشباب بمعدّات وتجهيزات إعلامية.

ـ **شؤون المرأة والأسرة والطفولة:** حيث تمّ تخصيص اعتمادات بـ 10,9 م.د لبرنامج المرأة بمختلف محاوره المتعلقة أساسا ببرنامج مقاومة الإرهاب والبرامج الخاصة بدفع المبادرة الاقتصادية النسائية ودراسات ودورات تكوين بمركز البحوث والتوثيق والدراسات حول المرأة. وقد تمّ تخصيص اعتمادات دفع لبرنامج المسنين بـ 2,1 م.د لمواصلة تهيئة مراكز رعاية المسنين وإحداث منظومة معلوماتية لمتابعة أوضاع كبار السن بالمراكز. وبالنسبة لبرنامج الطفولة، فقد تمّ رصد اعتمادات دفع في حدود 17 م.د لإنجاز مشاريع متعلقة أساسا بالنهوض بالطفولة المبكّرة وتهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة وتهيئة وبناء مندوبيات جهوية وتركيز مراكز الإعلامية الموجهة للطفل.

ـ **الصحّة:** باعتمادات دفع تقدّر بـ 269 م.د لفائدة المشاريع والبرامج المموّلة عن طريق العنوان الثاني موزعة بين 179,7 م.د مشاريع بصدد الإنجاز و89,3 م.د مشاريع جديدة. وتتمثل أهم المشاريع المتواصلة في الطب الوقائي وبناء وتجهيز وتهيئة المستشفيات الجهوية ومراكز الصحة الأساسية وتطوير المنظومة المعلوماتية الصحية والبرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص بالمناطق الصحيّة ذات الأولوية واقتناء آلات طبيّة لفائدة المستشفيات الجهوية ودعم البرنامج الخصوصي لمقاومة الأمراض المزمنة. وتتمثل أهم أهداف المشاريع الجديدة في إيلاء الأولوية للطب الوقائي وتقريب الخدمات الصحية ودعم استثنائي للقطاع الصحّي من خلال توفير الموارد البشرية المختصة وتدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة.

ـ **الشؤون الاجتماعية:** باعتمادات دفع قدرها 45 م.د ستوظف أساسا لمواصلة مشاريع بناء وتهيئة وتجهيز مراكز اجتماعية ووحدات محلية وإدارات جهوية للشؤون الاجتماعية بعدة ولايات، وإنجاز مشاريع جديدة تتعلق ببناء وتهيئة وتوسيع وحدات محلية للنهوض الاجتماعي وتكفّل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.

ـ **التربية:** تمّ رصد اعتمادات دفع قدرها 276 م.د لتأهيل المؤسسات التربوية وتحسين مكتسبات التلاميذ، وتوظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية من خلال إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس ومعاهد بعديد الولايات. كما تمّت برمجة إنجاز عدد من المدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية الجديدة.

ـ **التعليم العالي والبحث العلمي:** تمّ رصد اعتمادات قدرها 150 م.د موزعة على مشاريع وبرامج متواصلة للقيام بأشغال توسيع وتهيئة وترميم بعض مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الخدمات الجامعية وتجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث، وإلى مشاريع وبرامج جديدة تهمّ برنامج التعليم العالي وبرنامج البحث العلمي وبرنامج الخدمات الجامعية.

ـ **التكوين المهني والتشغيل:** تمّ إدراج اعتمادات تناهز 532 م.د بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل. وتتمثل أهم الإنجازات في دعم آليات معالجة سوق الشغل حيث سيتم أساسا إحداث برنامج الشراكة مع الجهات لتيسير اندماج مختلف أصناف طالبي الشغل في الحياة النشيطة عبر دعم المبادرات الجهوية والمحلية ذات القدرة التشغيلية العالية وتمويل برنامج "عقد الكرامة" ومواصلة برنامج عقد الإعداد للحياة المهنية في صيغته الجديدة وتمويل المشاريع الصغرى من طرف البنك التونسي للتضامن.

وبالنسبة لقطاع التكوين المهني، فقد تمّت برمجة اعتمادات قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إعداد الدراسات المتعلقة بإعادة هيكلة بعض مراكز التكوين المهني السياحي، كما سيتم تمويل التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات.

خدمة الدّين العمومي:

تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2019 بـ 9307 م.د مقابل 7841 م.د مقدّرة لسنة 2018 أي بزيادة 1466 م.د أو ما يعادل تطوّر بـ 18,7 % .

وضبطت هذه التقديرات على أساس المعطيات التالية:

1) تسديد أقساط من قرض صندوق النقد الدولي بمبلغ جملي يعادل 1026 م.د.
2) تسديد قرض السوق المالية بضمان الحكومة الأمريكية بمبلغ 485 م. دولار وقسط من الاكتتاب الخاص القطري بمبلغ 250 مليون دولار.
3) تسديد رقاع الخزينة بمبلغ جملي بـ 928,9 م.د.

وتتوزع خدمة الدين العمومي لسنة 2019 كما هو مبيّن بالجدول التالي:

بحساب م.د

	تحيين 2018	**تقديرات 2019**	**التطوّر %**
الفائدة:	**2755**	**3137**	**13,9**
▪ الدين الداخلي	1500	1598	6,5
▪ الدين الخارجي	1255	1539	22,6
الأصل:	**5086**	**6170**	**21,3**
▪ الدين الداخلي	1891	1310	-30,7
▪ الدين الخارجي	3195	4860	52,1
خدمة الدين العمومي:	**7841**	**9307**	**18,7**
▪ الدين الداخلي	3391	2908	-14,2
▪ الدين الخارجي	4450	6399	43,8

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة كامل يوم الخميس 08 نوفمبر 2018 خصصتها للاستماع إلى السيد وزير المالية لتقديم مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2019، وكان السيد الوزير مرفوقا بثلة من سامي إطارات الوزارة.

وفي بداية الجلسة، قدّم السيد الوزير بسطة حول توجّهات ميزانية الدولة والفرضيات الأساسية التي اعتمدتها، كما استعرض أهم التوجهات والأهداف الأساسية للميزانية والتقديرات بخصوص الموارد والنفقات وعجز الميزانية وتوازنها. حيث ستبلغ ميزانية الدولة لسنة 2019 ما قدره 40861 م.د باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية (120 م.د) أي بزيادة 8,5 % أو 3195 م.د بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2018.

ودار نقاش، أثار من خلاله النواب عديد التساؤلات والاستفسارات تمحورت أساسا حول النقاط التالية:

- ثمّن بعض النواب عدد من المؤشرات الايجابية التي تؤكد بداية تعافي الاقتصاد الوطني، وخاصة من حيث النمو والمداخيل الجبائية،
- طلب بعض النواب تقييم إجراءات قانون المالية لسنة 2018 في مكافحة التهرب والتهريب،
- لاحظ بعض النواب اقتصار ميزانية 2019 على أهداف تقنية ومنها التحكّم في عجز الميزانية وغياب الأهداف الاستراتجية والتنموية،
- طلب نواب آخرون مدّ اللجنة بدراسة حول التأثير المحتمل لتقلب كل من سعر صرف الدينار وسعر البرميل على المديونية،
- اعتبر بعض النواب أن الفرضيات التي انبنت عليها ميزانية الدولة لسنة 2019 متفائلة جدا ومنها سعر برميل النفط ونسبة النمو مما سيؤدي إلى اعتماد ميزانية تكميلية،
- لاحظ بعض النواب وجود عدّة نقاط سلبية في مشروع ميزانية 2019 منها تواصل عجز الميزان التجاري وتفاقم المديونية وانزلاق سعر صرف الدينار ونقص الاحتياطي من العملة وتواصل الاقتصاد الموازي،

- اعتبر أحد النواب أن نسبة النمو المحققة سنة 2018 والمرتقبة سنة 2019 لا تساعد على تحقيق أهداف الثورة مثل مكافحة ظواهر البطالة والفقر والهجرة السرية والإرهاب والتي اعتبرها تفاقمت نتيجة اتباع توصيات صندوق النقد الدولي،
- تساءل بعض النواب عن التأثيرات المرتقبة لتقلب سعر صرف الدّينار وسعر برميل النفط على دعم المحروقات،
- لاحظ نواب آخرون غياب إجراءات تدريجية لتوجيه الدّعم لمستحقيه،
- لاحظ أغلب النواب غياب إجراءات لتشجيع الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية والتأكيد على ضرورة التدخل المباشر للدّولة للنهوض بالاستثمار في الجهات الداخلية عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص للحدّ من ظاهرة البطالة والفقر والنزوح،
- اعتبر أحد النواب أن الجباية في تونس غير متكافئة اجتماعيا وغير ناجعة اقتصاديا حيث أنه في سنة 2018 مثلت الضريبة على الدخل قرابة 25 % من حجم المداخيل الجبائية، في ما لم تتجاوز مساهمة الضريبة على الشركات 12 %، وبلغت مساهمة الاداءات غير المباشرة والمتأتية أساسا من الاستهلاك قرابة 63 %.
- التأكيد على القيام بمجهود دعائي من طرف الوزارة بمختلف الوسائل المتاحة لترسيخ ثقافة الواجب الجبائي،
- العمل على مكافحة التهرّب الجبائي والسوق الموازية باستخدام الترغيب والترهيب،
- أسباب التأخير في تقديم الإجابات حول استفسارات الاتحاد الأوروبي ممّا سبّب في وضع تونس في قائمة الملاذات الضريبية الآمنة،
- يُلاحظ ارتفاع في حجم النفقات الطارئة وغير الموزعة،
- المقاييس التي تمّ اعتمادها في اختيار قطاعات دون أخرى وإخضاعها للضريبة على الشركات بنسبة 13,5 %،

- اقتراح سحب إجراء التخفيض في الضريبة على الشركات بنسبة 13,5 % ليشمل كل القطاعات،
- التأكيد على عدم استيراد المنشآت العمومية للمواد الأساسية اللازمة لنشاطها وتعويضها بمواد تقوم بتصنيعها مؤسسات يتم احداثها في المناطق الداخلية وذلك بهدف تشجيع الاستثمار في هذه المناطق والتحكّم في العجز التجاري،
- لاحظ بعض النواب عدم انسجام وتناسق بين مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2019 ومخطط التنمية 2016 ـ 2020،
- تساءل بعض النواب عن التأثير المرتقب للاتفاقيات التي تمّ إبرامها مع الاتحاد العام التونسي للشغل والمتعلقة بالترفيع في أجور الوظيفة العمومية على مختلف مؤشرات ميزانية الدولة لسنة 2019، واستفسر نواب آخرون عن أسباب ارتفاع كتلة الأجور بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاقية في ذلك مع الاتحاد العام التونسي للشغل،
- ضرورة توسيع تعريف المؤسسة المصدرة في التشريع الجبائي ليشمل أيضا المؤسسات المساهمة في التصدير،
- لاحظ بعض النواب أن الميزانية لا تشمل إجراءات لحل الأزمة التي يعاني منها قطاع البعث العقاري،
- الإسراع بإحالة مشروع مجلة الجباية على مجلس نواب الشعب لتوحيد الاجراءات الجبائية وتبسيطها وتوضيح الرؤية للمستثمرين،
- أوصى بعض النواب بسنّ عفو جبائي لتحقيق الاستقرار الجبائي ودفع الاستثمار،
- ضرورة العمل على تشبيك وربط مختلف المنظومات الإعلامية قصد مكافحة التهرب والتهريب،
- الاستفسار عن مصادر ارتفاع المداخيل الديوانية المتوقعة،

- العمل على تشجيع الطاقات المتجددة والبديلة لمزيد التحكم في العجز الطاقي،
- مزيد مساندة أصحاب الشهائد العليا الباحثين عن شغل قصد إدماجهم في الدورة الاقتصادية،
- رأى أحد النواب أنه ليس هناك فائدة من احداث بنك الجهات واقترحوا تعويض ذلك بتطوير البريد التونسي وتكليفه بتمويل المشاريع في الجهات باعتبار أن له فروع منتشرة في كامل مناطق الجمهورية،
- مدى التقدم في تفعيل صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية،
- استفسر بعض النواب عن الأسباب التي أدّت إلى ضعف عائدات القطاع السياحي من العملة الصعبة رغم عدد السياح الوافدين،
- ضرورة إيجاد حلول عاجلة لمشكل نقل الفسفاط،
- لاحظ بعض النواب غياب الرّقابة على بيع وتوزيع السجائر،
- استفسار حول مجهود الحكومة في استرجاع الأموال المنهوبة،
- تساؤل عن كيفية تعبئة مبلغ 400 م.د من التفويت في الممتلكات المصادرة،
- استفسار عن أسباب غياب إجراءات للنهوض بالقطاع الفلاحي بالرغم من مساهمته الكبيرة في النمو،
- تساءل بعض النواب عن مآل الاصلاح الجبائي ومنها توحيد النصوص وتبسيطها وتحقيق العدالة الجبائية،
- أسباب ضعف استهلاك خطوط التمويل الموجهة لبعث مشاريع بالمناطق الداخلية،
- أكّد بعض النواب على اعتبار الاحتكار جريمة تستوجب تطبيق أحكام المجلة الجزائية،

- أوصى بعض النواب برفع الدّعم عن المحروقات بالنسبة للسيارات التي تفوق سعة أسطوانتها 7 خيول بإخضاعها لمعلوم إضافي،
- اقترح بعض النواب توظيف معلوم إضافي على السجائر والخمور لدعم صندوق التأمين على المرض نظرا لما تتسبب فيه هذه المواد من أمراض،
- لاحظ عدد من النواب أن مشروع الميزانية لا يتضمن إنجاز مشاريع في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- اقترح بعض النواب وضع قائمة حصرية للقطاعات غير المشمولة بالتخفيض في الضريبة إلى حدّ 13,5 % عوضا عن قائمة في القطاعات المشمولة بهذا التخفيض وذلك لضمان مزيد من الوضوح والشفافية،
- استفسر نواب آخرون عن الزيادات في أسعار المحروقات ودوريتها حتى لا يقع تجاوز اعتمادات الدّعم المرّسمة في الميزانية،
- استفسار عن مدى واقعية فرضية التقليص في نسبة الواردات إلى 8 % خاصة في ظل عدم تضمين مشروع قانون المالية لإجراءات للحدّ من التوريد،
- اعتبر بعض النواب أنّ الإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2019 ستؤدي إلى تواصل المنحى التضخمي وتدهور المقدرة الشرائية للمواطن وغلاء أسعار المواد الأساسية،
- أوصى بعض النواب بوضع آليات ومقاييس واضحة وموضوعية في توزيع الإعانات الاجتماعية لكي لا يقع استغلالها انتخابيا،
- اقترح بعض النواب ضرورة ربط طرح المؤسسات نسبة 50 % من القيمة الزائدة المتأتية من عملية التفويت في الأصول الثابتة المادية بإعادة استثمار هذه النسبة،
- لاحظ بعض النواب أن نسق ارتفاع نفقات وسائل المصالح لا يتماشى مع سياسة ترشيد التصرف في المال العام،
- الاستفسار عن عائدات المساهمات الراجعة للدولة،

وفي ردّه، أوضح السيد الوزير أن مشروع الميزانية يتضمن عدد من الأهداف الاستراتجية ومن أهمها التخفيض في المديونية والتقليص في عجز الميزانية إلى نسبة 3,9 % ممّا من شأنه التخفيض من مبلغ العجز من 5214 م.د محققة سنة 2018 إلى 4512 م.د مشيرا إلى أن نسبة العجز المحققة سنة 2018 تمثل 4,9 % و6,1 % سنة 2017.

وأضاف أن الدولة تضطر إلى التداين نتيجة عجز مواردها في تغطية نفقات الميزانية المتزايدة ومن أهمّها ارتفاع كتلة الأجور التي تمثل قرابة 40 % من الحجم الجملي للميزانية وذلك بالرغم من انخفاض معدّل الأجور إضافة إلى خدمة الدّين التي تمثل قرابة 23 % ونفقات الدّعم التي تمثل 20 %.

وفي ما يتعلق باختلاف الفرضيات بين الميزانية والميزان الاقتصادي ومخطط التنمية 2016 ـ 2020، أوضح السيد الوزير أن هنالك علاقة متكاملة بينها حيث أن الميزان الاقتصادي يتم إعداده من طرف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ومختلف الهياكل التابعة لها مثل معهد الإحصاء ومعهد الاقتصاد الكمي، وتعتمد وزارة المالية المعطيات والفرضيات التي توفّرها هذه الهياكل لإعداد الميزانية.

وبالنسبة للزيادة في الميزانية بـ 8,5 %، أكّد السيد الوزير أن هذه النسبة تتضمن 2,8 % تهمّ عملية محاسبية ليس لها تأثير على التوازنات المالية تتمثل في زيادة أجور الموظفين من خلال الاعتماد الجبائي الذي تمّ العمل به منذ سنة 2016 والذي سيتم التخلي عنه سنة 2019.

وبالنسبة للنفقات الطارئة، أفاد أنه لم يتم الترفيع فيها في ميزانية 2019 وتم المحافظة على نفس النسبة التي تم اعتمادها في ميزانية 2018 والمقدرة بـ 1,2 %.

وعن أسباب ارتفاع نفقات وسائل المصالح، بين أن الارتفاع ناتج بالأساس عن خلاص ديون متخلدة تعود إلى عدد من المؤسسات الوطنية مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة الوطنية لتوزيع البترول بالإضافة إلى ارتفاع نفقات استهلاك المحروقات بالنسبة للوزارات ذات الطابع الأمني نتيجة التحديات التي تعيشها.

وبخصوص التحويلات الاجتماعية للعائلات المعوزة، أوضح السيد الوزير أنه تمّ الترفيع في الاعتمادات المرصودة لهذه التحويلات بـ 100 م.د لتوسيع قاعدة المتمتعين بالمنحة والترفيع فيها من 150 د إلى 180 د مضيفا أن التوسيع في قاعدة بيانات العائلات المعوزة ساهم في توفير دخل أدنى مضمون لكل عائلة مع الترفيع في عدد العائلات بـ 3500 عائلة ليصبح عدد العائلات المتمتعة بالمنحة المقررة 280 ألف عائلة، مؤكّدا أن هذا المكسب يتحقق لأول مرّة في تونس، كما تجدر الإشارة أن توجيه هذه التحولات لمستحقيها يتمّ بعد القيام ببحث اجتماعي.

وبالنسبة لأسباب ارتفاع مبلغ النفقات في الأجور لسنة 2019 بالمقارنة مع 2018، أشار السيد الوزير أن هذه الزيادات تهمّ بالأساس تفعيل اتفاقيات سابقة للزيادة في الأجور وترقيات وتعديل في الزيادة في أجور بعض الأسلاك ومن بينهم العسكريين والأمنيين والتعديل في انتدابات 2018 والتخلي عن الاعتماد الجبائي.

وفي ما يتعلق بالزيادة في أسعار المحروقات، أوضح السيد الوزير أنه إذا حافظ سعر البرميل على المعدل المعتمد في مشروع ميزانية 2019 والمقدر بـ 75 دولار فسيتم تعديل الأسعار كل ثلاثية، أما إذا تغيير معدل سعر البرميل فستتغير وتيرة التعديلات.

وبالنسبة لمداخيل الدولة المتأتية من المساهمات والتي تمثل 879 م.د ، أفاد السيد الوزير أن هذه العائدات متأتية من مرابيح البنك المركزي (390 م.د) والشركة التونسية للأنشطة البترولية(390 م.د) وديوان البحرية التجارية والموانئ (25 م.د) وديوان الطيران المدني والمطارات (15 م.د) وصندوق القروض والجماعات المحلية (5 م.د) والمطبعة الرسمية (3 م.د) والوكالة الفنية للنقل البري (5م.د) وشركات أخرى (33 م.د).

وعن كيفية تعبئة مبلغ 400 م.د من التفويت في الممتلكات المصادرة، بين أنه تمّ برمجة عمليات تفويت هامّة ومن بينها التفويت في مؤسسة "ألفا فورد" وفي مساهمة الدولة في شركة الأدوية وسيتواصل التفويت في رصيد عقاري هام بجهة البحيرة وقمرت.

وفي خصوص الأموال المجمّدة، أكد أن الحكومة ملتزمة باسترجاعها وتمّ عقد مجلس وزاري في الغرض تمّ خلاله اتخاذ عدد من القرارات الهامة ومن بينها توجيه إنابات قضائية دولية وتكليف محامين، وأضاف أنه تم استرجاع 3.5 م. دولار من سويسرا مؤخرا.

وفي ما يتعلق بتصنيف تونس في القائمة السوداء للملاذات الضريبية الآمنة، أكد السيد الوزير أن الادارة التونسية قدّمت مختلف البيانات والتوضيحات التي طلبها الجانب الأوروبي في إبانها وهو ما حدى بالاتحاد الأوروبي بمراجعة قراره وإعادة تصنيف تونس ضمن القائمة الرمادية.

وفي ما يتعلق بالمجهود الدعائي للتحسيس بالواجب الجبائي، أشار إلى أن الوزارة قد اتخذت عدة خطوات في هذا المجال ومن بينها تقديم دروس تحسيسية في المدارس والقيام بحملات دعائية في وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والمشاركة في المعارض الاقتصادية للتواصل مباشرة مع المطالبين بالأداء، بالإضافة إلى تركيز منظومة (Tunimpot) ليتمكن المطالب بالأداء من احتساب أداءاته أو معاليمه المستوجبة.

وفي جانب مكافحة ظاهرة التهرب الجبائي، أوضح السيد الوزير أنه تم ربط تسجيل عدة عقود بالاستظهار بشهادة ابراء الذمة الجبائية ومنها تسجيل السيارات وتسجيل عقود نقل الملكية وتحويل الاموال من الخارج والاشتراك في شبكة الهاتف وشبكة الكهرباء والغاز. كما أنه ومن الناحية الزجرية فإن عدم القيام بالواجب الجبائي قد يترتب عنه تطبيق عقوبات جزائية ومالية.

وبالنسبة لمكافحة ظاهرة السوق الموازية، أشار إلى أن الوحدات الديوانية تقوم بمجهودات كبرى للتصدّي للتهريب بالتعاون مع الجيش الوطني وقوّات الأمن الداخلي وخاصة منها تهريب الممنوعات والتي هي مصدر أساسي لتمويل الإرهاب، وقد مكّن هذا المجهود إدارة الديوانة من رفع 4609 قضية لدى المحاكم العدلية مع حجز سلع بقيمة 172 م.د.

كما أنه وللحدّ من ظاهرة تهريب السجائر، تم من ناحية التأكيد على الجانب الجزري للتصدّي لعديد عمليات التهريب، ومن ناحية أخرى التركيز على رصد اعتمادات هامة للاستثمار للرّفع من القدرات الانتاجية للوكالة الوطنية للتبغ والوقود ومصنع التبغ بالقيروان خاصة وأن الإنتاج الوطني للسجائر يشهد مطلبية مرتفعة.

وبخصوص الطلب المتعلق بتقييم مردود أحكام قانون المالية لسنة 2018 ، تعهد السيد الوزير بموافاة اللجنة بذلك كتابيا.

وبخصوص الإجراءات للحد من العجز التجاري، أفاد السيد الوزير أنه سيتم العمل على تشجيع التصدير بالترفيع في الدعم المباشر من 19 م.د سنة 2017 إلى 40 م.د سنة 2018 و80 م.د سنة 2019 وذلك قصد تشجيع النقل وتقديم منح لدراسة الاسواق الجديدة والمشاركة في المعارض خاصة الإفريقية منها. كما أنه سيتم العمل على التخفيض في حصص التوريد لعدد من القطاعات المهيكلة مثل قطاع السيارات والتخفيض في الواردات التي لها مثيل مصنوع محلي أو التي تعتبر من الكماليات. وفي المدى المتوسط سيتم العمل على دعم الاستثمار لإنتاج المواد الموردة، هذا بالاضافة إلى الاجراءات التي تم اتخاذها في قانون المالية لسنة 2018 ومنها الترفيع في المعاليم الديوانية والمعلوم على الاستهلاك وربط التوريد بالتمويل الذاتي.

وبخصوص تشبيك المنظومات المعلوماتية والتطبيقات لقانون المالية، أفاد السيد الوزير أنّ مصالح الجباية شرعت في إعداد اتفاقيات مع بعض الهياكل العمومية تمكّنهم من الحصول على المعطيات.

وفي ما يخص إشكالية نقل الفسفاط، أكد السيد الوزير أنه سيتم مضاعفة قدرة الشركة على نقل الفسفاط من 4 إلى 8 مليون طن من خلال دعم أسطول القاطرات، مشيرا إلى أن إنتاج الفسفاط مُرتبط أساسا بالمناخ الاجتماعي، وسيتم اعتماد آلية التكوين لفائدة 2000 شاب من الجهة بعد الانتداب للرّفع من مردودية الشركة، وأضاف أنه لتخفيف الضغط على شركة فسفاط قفصة وإيجاد مواطن شغل يجب تنويع القاعدة الاقتصادية بالمنطقة على غرار دعم القطاع الفلاحي.

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني